رؤية البرلمان العربي
بشأن
المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتصدي للوضع اللاإنساني والقوانين التعسفية ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية

المقدمة: انطلاقاً من أن القضية الفلسطينية تأتي في صلب إهتمامات البرلمان العربي باعتبارها القضية الجوهرية للأمة العربية في صراعها مع الكيان الصهيوني، وأدرج بنداً بشأن "مناقشة الوضع اللاإنساني والإجراءات الدولية للجوانب القانونية للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووضع المستوطنات في القانون الإنساني الدولي واستراتيجيات التصدي لمسألة المستوطنات ووضع الأسرى والمعتقلين العرب في السجون الاسرائيلية ضمن الأطر القانونية الراهنة، والتصدي للقوانين التعسفية العنصرية التي يشرعها الكنيست الصهيوني كقانون التسويات وقانون الإعدام بحق الأسرى، وقانون مايسمى مكافحة الإرهاب، وقانون اعتقال القاصرين وغيرها من القوانين.

ويتابع البرلمان العربي تصاعد وتيرة بناء المستوطنات الصهيونية المخالفة للمواثيق والاتفاقات الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي، والتصاعد الملحوظ للانتهاكات الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني ضد الأسرى والمعتقلين في السجون الصهيونية، وإساءة المعاملة والإهمال الطبي الذي يودي بحياة المعتقلين، وبما يتعارض مع كافة مواثيق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، مما يستدعي التصدي لهذه الانتهاكات وضرورة التنسيق بين منظمات العمل العربي المشترك في هذا الشأن.

ورصد البرلمان العربي الآتي:

١. عدم التزام الكيان الصهيوني بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤ الصادر في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦م بشأن وقف الاستيطان الصهيوني، ومواصلة الكيان الصهيوني (القوة القائمة بالاحتلال) سياسته العنصرية وانتهاكه لقواعد القانون الدولي والإنساني واتفاقيات جنيف الأربع وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة متعمداً اقتراف المزيد من الجرائم بحق المدنيين والمعتقلين الفلسطينيين.
٢. تصاعد وتيرة التصعيد الاستيطاني الإسرائيلي في تحد سافر للمجتمع الدولي، بعد إعلان سلطة الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠١٧م المصادقة على بناء

(٢٥٠٠) وحدة استيطانية، كما منحت الموافقة على بناء (٥٦٦) وحدة جديدة بمدينة القدس المحتلة، في نطاق توسيع مخططاتها الاستيطانية والتهويدية للمدينة المقدسة، في ظل الوعود الأمريكية بنقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس.

٣. تصعيد مخططات التدمير والتهجير القسري الممنهج، والذي لم يستثن العرب الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، واقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي للمخيمات مثل مخيم "قلنديا" بالقدس وهدم المنشآت التجارية، واقتحام السجون بغرض إذلال الأسرى.

٤. تنفيذ الإعدام بحق بعض الأسرى والمحررين، والقتل المتعمد والاغتيال المباشر لعدد من الشباب الفلسطينيين بشكل مستمر لمجرد الاشتباه.

٥. مواصلة سلطات الاحتلال الصهيوني اعتقال واحتجاز آلاف الفلسطينيين دون تفرقة بين النساء والأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١١ و١٨ سنة، ومعاملة الأسرى والمعتقلين بما لا يتفق مع اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ بشأن معاملة أسرى الحرب.

٦. مواصلة سلطات الاحتلال الصهيوني لسياسة الاعتقال الإداري لمئات الفلسطينيين وتجديده بشكل روتيني وتعسفي.

٧. مواصلة الكنيست الصهيوني التصديق على القوانين العنصرية التي تبث الكراهية وتتحدى الشرعة الدولية، مثل قانون التغذية القسرية بحق الأسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام، وقانون اعتقال الأطفال في عمر ١٢ سنة، وقانون رفع الأحكام بحق الأطفال إلى ٢٠ سنة، وقانون الحصانة بحق المحققين الإسرائيليين وإعفائهم من توثيق التحقيق بالصوت والصورة، وقانون إعدام الأسرى.

٨. شهد عام ٢٠١٦ ارتفاع نزعة التطرف وارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات سافرة بحق الشعب الفلسطيني، أبرزها سياسة التعذيب بحق المعتقلين وسياسة التنكيل بالأطفال ومعاملتهم معاملة مهينة، وسياسة الإهمال

الطبي وعدم تقديم العلاج لأكثر من ١٥٠٠ حالة مرضية بعضهم مصاب بأمراض سرطانية وإعاقات وشلل وأمراض مزمنة، بالإضافة لاتباع سياسة العزل الانفرادي.

٩. عدم التزام الكيان الصهيوني بخارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، التي أقرها مجلس الأمن بقراره ١٥١٥ عام (٢٠٠٣م)، بتجميد إسرائيل كل الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك "النمو الطبيعي"، وتفكيك جميع البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ مارس ٢٠٠١م.

ويؤكد البرلمان على:

١. مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للأمة العربية، والهوية العربية للقدس المحتلة عاصمة دولة فلسطين، وحق دولة فلسطين في السيادة الكاملة على الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها مدينة القدس، ومجالها الجوي، ومياهها الاقليمية، وحدودها مع دول الجوار.

٢. تطبيق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م،على الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس والأراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧م، مؤكداً في هذا الشأن على الرأي الاستشاري الصادر في ٩ يوليو ٢٠٠٤م عن محكمة العدل الدولية.

٣. أن جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتُشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام على أساس حل الدولتين.

٤. أن جميع التدابير الصهيونية الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧م، وبناء وتوسيع المستوطنات، ومصادرة وضم الأراضي بالأمر الواقع، وهدم المنازل والنقل القسري للمدنيين الفلسطينيين، تمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني الدولي والقرارات ذات الصلة.

٥. أن قرار مجلس الأمن رقم٢٣٣٤ بشأن وقف الاستيطان الصهيوني هو خطوة أولى ضرورية نحو استئناف المفاوضات انطلاقاً من مبدأ الأرض مقابل السلام، وعلى أساس المُبادرة العربية للسلام والقرارات الدولية ذات الصلة، ويُعد القرار من الناحية القانونية إجماع دولي بأن خطوط الرابع من يونيو عام ١٩٦٧م، هي أساس

أي حل للقضية، وهو قرار ملزم وفق ميثاق الأمم المتحدة، ومسؤولية تنفيذه تقع على عاتق مجلس الأمن وأعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويوصي البرلمان بالآتي:

١. تطبيق مجلس الأمن لقراراته خاصة القرار رقم ٢٣٣٤ والتصدي للاستيطان الصهيوني الذي باتت تداعياته تهدد ليس فقط حل الدولتين الذي يُعتبر الخيار الدولي المتفق عليه، وإنما على السلم والأمن الدوليين وجدية المجتمع الدولي وفعالية قراراته وقدرته على تنفيذها.

٢. مطالبة المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن الدولي، بوضع جدول زمني لإنهاء الاحتلال الصهيوني لدولة فلسطين، واطلاق سراح جميع الأسرى في السجون الاسرائيلية، وانجاز التسوية النهائية مع آلية رقابة دولية تضمن التنفيذ الصارم، والتعامل بمسؤولية مع الانتهاكات الجسيمة للكيان الصهيوني وضرورة توفير نظام حماية دولي للشعب الفلسطيني يضع حداً فورياً لهذه الانتهاكات التي لا يمكن تصنيفها إلا ضمن جرائم الحرب التي تستدعي الملاحقة والمسائلة الجنائية، كما يُهيب البرلمان العربي بالمجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية لإجبار الكيان الصهيوني (القوة القائمة بالاحتلال) على احترام القانون الدولي وتمكين الشعب الفلسطيني من الحرية والاستقلال.

٣. دعم القرار الفلسطيني بملاحقة ومساءلة المجرمين الإسرائيليين على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت بحق المدنيين والأسرى والمعتقلين الفلسطينيين عبر المحكمة الجنائية الدولية، والتنسيق بين البرلمان العربي وجامعة الدول العربية من أجل السعي لتحويل فتح دراسة من قبل مفوضية المحكمة الجنائية الدولية بهذا الشأن إلى تحقيق، فيما ارتكب من أفعال ترقى الى جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية تخالف القانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة وميثاق روما واتفاقيات جنيف الأربع.

٤. استثمار الإجماع الدولي الذي تأكد في قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ الرافض للسياسات الإسرائيلية خلال الفترة القادمة، وهذا يتطلب الشروع بوضع مُحددات ومرجعيات التسوية النهائية من خلال دعم ومساندة البرلمان العربي للجهود

الدولية الراهنة والرامية لإطلاق عملية سياسية جادة وذات مصداقية والسعي لإنجاحها من أجل إنهاء الاحتلال الصهيوني وتحقيق السلام استناداً إلى رؤية حل الدولتين وقرارات القمم العربية المتعاقبة، والتمسك بمبادرة السلام العربية كما طُرحت عام ٢٠٠٢م.

٥. دعوة كافة اتحادات البرلمانات الإقليمية والدولية وبرلمانات دول العالم إلى استنكار السياسات الاستيطانية التي تمثل عقبة رئيسة أمام عملية السلام.

٦. مخاطبة مفوضية ومجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ومنظمات حقوق الانسان الدولية، لبذل مزيد من الجهد من أجل تعزيز حقوق الانسان الفلسطيني وخاصة الأسرى والمعتقلين، والعمل مع وإلى جوار أشخاص القانون الدولي من الدول والمنظمات الدولية المختلفة وأعضاء البرلمانات والمنظمات الحقوقية الدولية للضغط على الاحتلال الصهيوني من أجل وقف القوانين التعسفية بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، وإدانة سياسة الاعتقال الإداري لمئات الأسرى الفلسطينيين والتي تمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، والمطالبة بالإفراج الفوري عنهم.

٧. تأكيد موقف البرلمان العربي بإدانة القوانين العنصرية التي تبث الكراهية وتتحدى الشرعة الدولية وفضح الممارسات الصهيونية في كافة المحافل التي يشارك فيها البرلمان العربي مثل، قانون "التسويات" والذي يُشرع البناء الاستيطاني والضم والتوسع في الاراضي الفلسطينية، وقانون التغذية القسرية بحق الاسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام، وقانون اعتقال الأطفال في عمر ١٢ سنة، وقانون رفع الأحكام بحق الأطفال الى ٢٠ سنة، وقانون الحصانة بحق المحققين الاسرائيليين واعفائهم من توثيق التحقيق بالصوت والصورة، وقانون إعدام الأسرى.

٨. تأكيد موقف البرلمان العربي المندد بمواصلة إقامة جدار الفصل العنصري حول مدينة القدس لتطويقها، ومطالبة المجتمع الدولي باتخاذ الاجراءات اللازمة لإرغام الكيان الصهيوني على وقف بناء هذا الجدار تنفيذاً للرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية عام ٢٠٠٤م، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ذات العام.

٩. مطالبة كافة الدول بتنفيذ قرار منظمة اليونسكو رقم ١٩ الصادر عن الدورة ١٩٩ للمجلس التنفيذي للمنظمة بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠١٦م، والذي أكد أن المسجد الأقصى الشريف هو تراث إسلامي خالص، وأن باب المغاربة جزء لا يتجزأ منه، والضغط على الكيان الصهيوني بالسماح لبعثة اليونسكو للقيام بمهمة الرصد في المدينة القديمة في القدس وجدرانها.

١٠. التأكيد على ما صدر عن المؤتمر الثاني للبرلمان العربي ورؤساء البرلمانات والمجالس العربية الذي عُقد بمقرالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة– جمهورية مصر العربية يوم ١١ فبراير ٢٠١٧م بإدانة ورفض القانون الذي أقره الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ٢٠١٧/٢/٦ بالقراءات الثلاث تحت مسمى "قانون التسويات" لشرعنة وسرقة الأراضي الفلسطينية وشرعنة المستوطنات الاستعمارية، واعتباره انتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وخطوة خطيرة في تقويض ما أجمع عليه العالم بعدم شرعية كل أشكال الاستيطان الإسرائيلي، ومطالبة دول العالم رفض هذا القانون وإدانته وعدم التعامل مع نتائجه، ودعوة الاتحادات البرلمانية والإقليمية والدولية برفض وإدانة هذا القانون، وغيره من القوانين العنصرية التي يقرها الكنيست الإسرائيلي، والمطالبة بتعليق عضوية الكنيست في هذه الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والدولية.

١١. استنكار موقف مجلس النواب الأمريكي (٥ يناير ٢٠١٧م) المُندد بقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ ودعوة الكونجرس الأمريكي لمساندة الشرعة الدولية بحثّ دولة الاحتلال والضغط عليها للانصياع لقرارات الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة، والوقوف إلى جانب العدل والحق الفلسطيني الذي أقرته قرارات الشرعية الدولية وباقي القرارات الأممية من أجل إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧م وعاصمتها مدينة القدس.

١٢. مطالبة كافة الدول بالالتزام بقراري مجلس الأمن رقم (٤٧٦) و (٤٧٨) لعام ١٩٨٠م، ومبادئ القانون الدولي، التي تعتبر القانون الاسرائيلي بضم القدس الشرقية، لاغياً وباطلاً، وعدم إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس أو نقل بعثات إليها.

١٣. استمرار حملة البرلمان العربي على الصعيد الإقليمي والدولي مع كافة البرلمانات لدعم نضال الشعب الفلسطيني لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، واستصدار قرار من مجلس الأمن يضع تاريخاً محدداً لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي.

١٤. وضع بند دائم على جدول أعمال اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالبرلمان العربي تحت مسمى "الأسرى والمعتقلين العرب في السجون الاسرائيلية" والتواصل مع السلطات الفلسطينية ومؤسسات العمل العربي المشترك في هذا الشأن.

١٥. دعوة الإعلام العربي لتخصيص برامج لفضح الممارسات العنصرية للكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني وتعزيز البرامج الداعمة لمدينة القدس المحتلة.

١٦. اعتماد شعار "القدس عربية" لدور الانعقاد الحالي للبرلمان العربي.